المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

كان من أهم سمات فترة مابعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح للتكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا لما لهذا التكامل من أثار ايجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية ، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة باختلاف مجموعة من المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من من الدراسات الاقتصادية ، وسنحاول في هذا المبحث تحديد الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي من خلال النقاط الثلاث التالية :

المطلب الأول : مفهوم وتطور التكامل الاقتصادي

1 –مفهوم التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مجموعة من التعاريف وهي :

يرى إن التكامل الاقتصادي هو (عملية وحالة)،فهو يتضمن التدابير التي يراد بها B.Blassa –عرفها بيارا بلاسا إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ،واذا نظرنا الى انه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

–يرى جونار ميردال ان التكامل هو عملية اجتماعية و اقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز مابين الوحدات المختلفة و تؤدي الى تحقيق تكافؤ الفرص تمام جميع العناصر وليس فقط على مستوى دولي بل ايضا على مستوى قومي[2].

–اما بايندر فيرى ان التكاليف الاقتصادي يشمل الغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية للبلدان المتكاملة كما

---

[1] بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم تسيير تخصص نقود و مالية ، غ منشورة ،جامعة الجزائر ،نوفمبر 2005 ، ص: 71 .

[2] بوشول السعيد ، **واقع التكامل الاقتصادي العربي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه** ، رسالة ماجستير غ منشورة ،جامعة ورقلة ، 2009/2008 ، ص : 03

.[1] يشمل سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجموعة

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي ،هو مجموع الإجراءات المتخذة من طرف دولتين أو أكثر ،و التي ترمي إلى إزالة كافة الحواجز و القيود الجمركية على التجارة في السلع و الخدمات ،وكذا انتقال عناصر الإنتاج ، كما يتضمن التنسيق المستمر و المتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية ،بغية تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة ، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء

2- تطور التكامل الاقتصادي

كانت الدول الأوروبية تتحالف فيما بينها لمواجهة ضغط المد الإسلامي ، ثم في مهاجمة المسلمين و الوقوف في وجه الدولة العثمانية و بصورة خاصة عندما طرقت أبواب أوروبا و توغلت فيها ، ثم تحولت وجهة التكتلات الى التنافس لانقسام العالم الإسلامي ، وقد قادت التكتلات الأوروبية التنافس الاستعماري في السباق نحو التسلح ثم في حروب مدمرة ،وهكذا واصلت أوروبا التفكير في مفهوم التكتلات إلى أن وصلت إلى المفهوم المعاصر وشاع عالميا في ظل سيطرة وجهة النظر الأوروبية على العالم ، و إلا فإن التكتلات قديمة قدم التاريخ نفسه[2]

المطلب الثاني : وسائل و أسس تحقيق التكامل الاقتصادي

سنتطرق الى فرعين رئيسين :

1-وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي

هناك وسيلتان لتحقيق التكامل الاقتصادي وهما[3]

أ - **الوسيلة الوظيفية** :ويتم فيها العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية تدريجيا بداية بإلغاء الضرائب و الرسوم

---

[1] غانية نذير ،دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، دراسة حالة قطاع الصناعة ، رسالة ماجستير ، غ منشورة ،جامعة ورقلة ، 2009/2008 ،ص : 3

[2] بن ناصر محمد ، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعريف التكامل الاقتصادي العربي** ، رسالة ماجستير ، تخصص النقود و المالية غ منشورة ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ،ص : 10

[3] الطالب بوالكور نور الدين ، د بن عنترعبد الرحمن ، **اثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الاعضاء** – حالة التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير فرع اقتصاديات ماليو وبنوك ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2008-2009، ص : 26

الجمركية ،بالإضافة إلى فرض تعريفة موحدة على السلع المستوردة ، ثم بعد ذلك ينتقل إلى السياسات النقدية و المالية على مراحل ،و هكذا حتى يتم التوحيد بين كافة السياسات الاقتصادية الدائرة في دائرة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في التكامل .

ب- **وسيلة الدمج القطاعي** : بحيث تقوم على دمج قطاعات معينة من الاقتصاد ، لكن ليس كل القطاعات تدمج مرة واحدة وإنما كلما يتم دمج قطاعات معينة في صناعة ما انتقل إلى دمج القطاعات الأخرى ، هكذا حتى تشمل عملية الدمج القطاعي كافة القطاعات الاقتصادية فتصبح اقتصاديات الدول المتكاملة تشكل اقتصادا واحدا ،و يجب الإشارة انه يمكن استعمال الوسيلتين معا لتحقيق التكامل الاقتصادي ، حيث انه يتم الإدماج في كافه القطاعات الاقتصادية الموجودة في البلدان المتكاملة مع إلغاء كافة القيود المفروضة على تبادل المنتجات و توحيد مختلف السياسات الاقتصادية .

2- أسس تحقيق التكامل الاقتصادي

[1] يقوم التكامل الاقتصادي على مجموعة من الأسس نوجزها فيما يلي

أ – **إلغاء القيود على حركة السلع** : وهنا تقوم الدول الأعضاء بإلغاء كافة القيود سواء كانت سعرية أو كمية ، كما لا يجب أن يتوقف الأمر عند مستوى إلغاء الحواجز الجمركية الداخلة بين الدول المتكاملة ، بل يجب أن يتعدى إلى توحيد واعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء في التكامل ،مع وجوب تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء .

ب- إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج

ج- تنسيق السياسات النقدية و المالية

د- تنسيق السياسات الإنتاجية

---

[1] أ بوكساني رشيد ،وبيش احمد ، **مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي** ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ص ص: 4 -5

المطلب الثالث : مراحل و أهداف تحقيق التكامل الاقتصادي

سنتطرق الى ذلك في فرعين رئيسيين :

1- مراحل التكامل الاقتصادي

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة ، و تتمثل في :[1]

أ – **ترتيبات التجارة النفطية** : تتيح فرض حواجز اقل على التجارة مابين الدول الأطراف منها على التجارة مع باقي الدول الأخرى ، و هذا هو الشكل المبسط للتكامل

ب – **منظمة التجارة الحرة** : وهو الشكل الذي يتم بموجبه تحرير التجارة بين دول او مجموعة من الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول خارج التكامل

ولقد تنامى و تسارع التوجه إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية خاصة من قبل الدول المتقدمة ،وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية وهذا ماجعلها تعتبر من شيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى التوجه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية في صفوف الدول النامية بالذات تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانيات و أول التسعينيات من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة ،بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني و الايدولوجي ، فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماسترخت في سنة 1991 ، و التي تم بموجبها تحول السوق إلى اتحاد أوروبي ، Nafta ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا ش

وفي نفس الاتجاه ونحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي يظم مع معظم Apec. دول اسيا و الباسيفيكي

اساسا وبرزت التكتلات الاقتصادي لتكون ظاهرة العصر .

---

[1] بن ناصر محمد ، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعريف التكامل الاقتصادي العربي** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، تخصص النقود و المالية ، غ منشورة، 2008/2007 ،ص : 10

ج– الاتحاد الجمركي : يزيل كافة الرسوم الجمركية و الحواجز الأخرى على التجارة بين الأعضاء بالإضافة إلى التنسيق السياسات التجارية تجاه بقية العالم [1]

د– السوق المشتركة : يذهب هذا الشكل خطوة ابعد من الاتحاد الجمركي عن إزالة كافة القيود أيضا على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وقد حقق الاتحاد الأوروبي مرحلة السوق أواخر 1992.

هـ– الاتحاد الاقتصادي : يبلغ هذا الشكل من التكامل حد توحيد السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء

و– **الاندماج الاقتصادي** : و يمثل المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل أي مشروع للتكامل الاقتصادي ، ويتم بلوغ هذه المرحلة مرورا بما سبق من المراحل و الأشكال ، بالإضافة إلى ما تم تحقيقه من على مستواها يتم خلال أو بلوغ هذا المستوى إضافة مايلي :

–توحيد السياسات الاقتصادية كافة

–إيجاد سلطة إقليمية عليا

–عملة موحدة لتنفيذ هذه التدابير

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخصوصا في كثير من الحالات للسلطة الإقليمية العليا .

2–أهداف التكامل الاقتصادي

يقصد بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضرورياته أيضا،وهي اقرب ما تكون إلى أهداف التي تسعى إليها الدول و المجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها وتعدد دوافع التكامل الاقتصادي، وعموما يمكن التطرق اليها إلى ثلاث عناصر أساسية وهي: [1]

[1] عقبة عبد اللاوي ، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الازمات الرأسمالية – دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980 –2012** ،اطروحة دكتوراة ، غ منشورة ، جامعة ورقلة ، ص :09 .

أ – **الدوافع الجغرافية الاقتصادية** :تم الجمع بين هذين الدافعين لأساس أن كلاهما ذو وظيفة جغرافية اقتصادية، بمعنى الانتقال إلى فضاء أو مجال جغرافي أوسع بكل ما يتضمنه من عناصر و مؤشرات اقتصادية للبلدان المنتمية إليه (موارد اقتصادية ، أنشطة إنتاجية ، أسواق ...) ،من اجل توفر أفضل لتحقيق الأهداف و السياسات الاقتصادية لهذه البلدان ،و يمكن حصرها هذه الدوافع فيما يلي :

-اتساع حجم السوق

-تحسين شروط التبادل التجاري

-زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية

-زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية

-زيادة درجة المنافسة و تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد

-ضعف المركز التفاوضي و التنافس للدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية

-ضمانة ضد الأحداث المستقبلية

-زيادة إمكانية وحجم الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى زيادة النشاط الاقتصادي و زيادة الدخول ،و بالتالي تزايد المدخرات التي تساعد على زيادة الاستثمارات .

ب-**الأهداف الأمنية السياسية** : من الواضح إن أي تكامل اقتصادي مهما كان بسيط في شكله ومحددا في نطاقه لا يمكن أن يقتصر على أهداف تجارية أو اقتصادية فقط ، وإنما لا يشمل على دوافع أمنية وسياسية يمكن إيجازها فيما يلي :

-تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء و إشاعة أجواء الثقة و التفاهم المتبادل و حسن الجوار و الاستقرار السياسي في المنطقة .

---

(1) عبد الرحمن روابح ، د/كمال منصور ،**حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، ،دراسة تحليلية وتقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000 _ 2010رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، غ منشورة ، 2013/2012 ،ص : 21 .

-يعد أساس تعزيز القوة السياسية للبلدان الاعضاء المجتمعة و تأثيرها في السياسة العالمية و المنظمات الدولية .

- الاستقرار الامني كهدف قد يرفع بعض الدول العقد اتفاقيات اقليمية .

ج-**الأهداف التاريخية الاجتماعية** :يعد التكامل الاقتصادي أساس التكامل الاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء و مجتمعاتها أيضا ، فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية و ثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات التعايش المشترك و الحوار الثقافي ،و يزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية و العقائدية بين الدول و ضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية و التجارية و الصلات الاجتماعية الثقافية بينها ،على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي و الحضاري بين مجتمعاتها .[1]

المبحث الثاني : التكامل الاقتصادي العربي

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص : 21.

إن إقامة أي تكامل اقتصادي عربي يتطلب توفر مقومات التي بدورها تعتبر ركائز أساسية لقيامه التي تمكنها من تحقيق أهدافها الإنمائية و تطوير اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة أفرادها، ومن ثمة تحقيق رفاهيتها الاقتصادية التي تعتبر الهدف الأساسي لقيام أي تكامل اقتصادي ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك عمل اقتصادي مشترك فيما بينها يعمل على تحقيق أحسن كفاءة إنتاجية و بأقل تكاليف .

المطلب الاول: مفهوم و مقومات التكامل الاقتصادي العربي

سنتطرق إلى فرعين رئيسيين :

1- مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

لقد تعددت واختلفت وجهات النظر حول إعطاء مفهوم للتكامل الاقتصادي العربي منها :

-يعرفه صلاح الدين حسن السيسي : إن التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ بالمعنى الواسع الذي يشمل كل صور التجمع العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط و المحدود في بعض مجالات وصولا إلى أقوى أشكال التكامل.[1]

-كما يعرف على انه نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الأطراف طبقا لتخطيط تنموي لهذه الاقتصاديات ، مما يدفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل منها ويساندها بما يؤدي إلى نمو حقيقي و مستمر في تبادل السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج فيما بينها[2]

من التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للتكامل الاقتصادي فهو عملية إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها البعض و التعاون و التنسيق فيما بينها في كل المجالات ، وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية لدى هذه الدول.

2- مقومات التكامل الاقتصادي العربي

(1) بن ناصر محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 57

(2) بوالكور نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص : 265

من مقومات التكامل الاقتصادي العربي مايلي:[1]

أ–توافر الموارد الطبيعية : حيث انه يتوافر بالدول العربية العديد من الموارد الطبيعية منها أراضي زراعية شاسعة وعملية الاستغلال الجيد لها يكون كافي ليمد الوطن العربي بكل حاجياته من الموارد الزراعية اللازمة سواءا الغذائية أو الصناعية غابات او مصانع وثروة حيوانية و معدنية ، وكل هذه الموارد تشكل أرضية صالحة للقيام بصناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين وضعها الاقتصادي .

ب–الموقع الاستراتيجي للوطن العربي : حيث يحتل موقعا ممتازا له أهمية الاقتصاد الخاصة .

ج–توفر الموارد البشرية في الوطن العربي : تجاوز سكان الوطن العربي 367.4 مليون نسمة سنة2011 ، كما إن توافر هذا العدد من السكان يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة ، كما الدول كثيفة السكان من شأنها تفرز كفاءات علمية يمكن أن تقلل من الفجوة التكنولوجية التي تعاني منهما الدول العربية .

د–توافر رؤوس الأموال بشكل هائل : يرجع ذلك لضخامة عائدات البترول ،وهذه الأموال لم تساهم حتى ألان في تنمية المنطقة العربية ،نظرا لان معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة والتي تقدر حتى نهاية عام 1999 حوالي **950** مليار دولار وهذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية و التي تقدر على استيعابها داخل أوطانها ، في الوقت الذي توجد به عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب و استغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية و إنتاجية مختلفة .

هـ–اتساع السوق العربية : و التي تمتد من الخليج إلى المحيط و تتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منها نموذجا فهذا السوق يظم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما سمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي ، وبالتالي زيادة الإنتاج و تنوعه ونشوء صناعات تتمتع بالاقتصاديات كبيرة الحجم و الوفورات الداخلية و الخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج ، و بالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن .

---

[1] غانية نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 25 .

و-**زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام و الغاز الطبيعي** :حيث تملك حوالي 73.1 % من الاحتياطي العالمي من البترول الخام ، كما انها تنتج حوالي 38.5 % من الإنتاج العالمي ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل يمثل حوالي والي 9 % من جملة صادراتها ، كما إنها تملك حوالي 39.7 % من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي .

يضاف إلى تلك المقومات إن الدول العربية تتكلم لغة واحدة ، ولها دين واحد وهو الإسلام وهذه المقومات يمكن أن تؤدي دورا ما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي .

المطلب الثاني: مراحل تطور التكامل الاقتصادي العربي و متطلبات تحقيقه

سنتطرق الى فرعين رئيسيين هما :

1-تطور التكامل الاقتصادي العربي

شهد التكامل الاقتصادي العربي خلال الأعوام التي أعقبت تأسيس الجامعة العربية حتى الان سلسلة من المحاولات و النشاطات الموجهة إلى إقامة أشكال عديدة من التعاون و التنسيق ومر هذا التطور بثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى : استغرقت هذه المرحلة الواقعة بين عام 1945 -1964 ، حيث تم في نهايتها عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وأقيم على أساسها مجلس الوحدة الاقتصادية ، حيث استند النشاط الاقتصادي طيلة هذه السنوات إلى فكرة تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية و تحرير التجارة من القيم المفروضة عليها بهدف الكيانات القطرية المستقلة .

المرحلة الثانية : وهذه المرحلة امتدت خلال الفترة بين 1964 -1980 حيث شهدت الأقطار العربية جملة من الأحداث السياسية التي كانت لها نتائج و عواقب اقتصادية و اجتماعية مهمة أبرزها اندلاع حرب أكتوبر و عقد اتفاقية كامب ديفيد ، إضافة إلى إجراء عمليات التأميم الكلي و الجزئي للموارد النفط الخام في بعض الأقطار العربية و القورة النفطية .

وثم في هذه الفترة عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف و محاولات التكتل الاقتصادي الإقليمي بين عدد من الدول العربية .

---

(1) جنوحات فضيلة ، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي و تفعيله في ظل التحديات الاقليمية و الدولية ، مداخلة في الندوة العلمية الدولية السابقة جامعة الجزائر ،ص ص : 2-3

المرحلة الثالثة : تزامنت هذه الرحلة مع صدور قرارات الوثائق الثلاث الأساسية عن مؤتمر القمة العربية الحادي عشر بعمان 1980 وهي :

-ميثاق العمل الاقتصادي القومي

-إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

-عقد التنمية العربية لدعم الأقطار العربية الأقل تطورا.

كما تضمنت فيما بعد اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية .

المرحلة الرابعة : وفي 1983 حاولت السعودية و الكويت و قطر و البحرين و الإمارات و عمان اتحاد وتعاون لبلدان الخليج ، ومن ابرز هذه المحاولات منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى التي وافق عليها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بتاريخ 1997/05/19 تنفيذا لقرارات القمة بين الدول العربية و المطالبة بتنشيط الاستثمارات بينها.

2-متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

إن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتطلب مايلي :[1]

أ-تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة و العمل على تنمية و تطوير هذا النوع من الاستثمارات في الدول العربية و تشجيعها على. المساهمة في المشروعات و الأسواق المالية في مختلف البلدان العربية .

ب-تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات في مجال إنتاج السلع المصنعة مثل الحديد و التصنع باعتبارها ضمن المداخل الرئيسية للتنوع الاقتصادي العربي.

ج-تطور الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابية مالية و إقامة بورصات حديثة للاستثمار و تغطية الإصدارات وإصدار صناديق الاستثمار المشترك و غيرها من الأدوات الملية الحديثة ، كذلك تشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام بدور اكبر في تنشيط سوق رأس المال وبخاصة في إقامة صناديق الاستثمار المختلفة و أداء الدوار المعروفة في الأسواق المالية المتطورة مع الاهتمام بالسياسات الإنمائية السليمة.

د-تشجيع ودعم انشاء المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكميلي.

---

[1] أ بوكساني رشيد ، أ وبيش احمد، مرجع سبق ذكره ، ص : 14

هـ–ضرورة وضع القواعد و البرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات ،من خلال تطبيق أسس الإدارة السلمية و المعايير المحاسبية و نشر المعلومات .

و–صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية و الاحتياجات التنموية الفعلية و التحديث الزراعي ، كما يجب العمل على سرعة نقل و توظيف التقنية في مختلف جوانب الحياة العربية .

ي–أهمية أن تستعين الدول العربية بقوة إلى المشاركة في جميع المؤسسات الدولية و الفعالة من خلال تمثيل متوازن لها يكفل لها دورا مناسبا في صنع و تنفيذ القرارات الدولية .

المطلب الثالث: مداخل التكامل الاقتصادي العربي و التحديات التي تواجهها

سنقوم في هذا الجزء بالتطرق إلى أهم مداخل و كذا التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي سنتطرق إلى فرعين رئيسيين :

1– مداخل التكامل الاقتصادي العربي

يتوقف نجاح أي تكامل اقتصادي على تنشيط الجهود بين الدول المتكاملة و محاولة تعزيز و تنمية التعاون الاقتصادي فيما بينها ،و الدول العربية تتعدد فيما بينها مداخل التعاون الاقتصادي و مجالاته و اهمها :[1]

أ–**مدخل التبادل التجاري** : يعتبر هذا المدخل من أهم مداخل التكامل الاقتصادي على وجه العموم فمرحلة التجارة الحرة التي تعتبر المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي تنص في قواعدها على إزالة الحواجز الجمركية و تحرير و تحرير التجارة فيما بين بلدان منطقة التكامل .

وقد اخذ هذا المدخل أهميته أيضا من المزايا التي يتيحها هذا التحرير للتجارة ، من توفير السلع و الخدمات للبلدان الأعضاء ، و بأقل التكاليف و بأسعار معقولة نظرا للتخصيص الجيد للموارد و الكفاءة العالية للإنتاج ،و ظل هذا المدخل بدون اولوية قصوى و أهمية خاصة منذ بداية محاولات التكامل الاقتصادي العربي وأبرمت في إطاره عدة اتفاقيات نذكر منها :

[1] فرج شعبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 57 –61

أ -1-**اتفاقية تسهيل التبادل و تنظيم تجارة الترانزيت** : أبرمت هذه الاتفاقية في 1953/09/07 وكان هدفها قيام نظام تجاري تفضيلي عن طريق تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية ، وقد ضمت هذه الاتفاقية كل من السعودية ، مصر ، العراق ، الأردن ، لبنان سوريا ، الكويت و تضمنت هذه الاتفاقية التي عدلت عدة مرات :

-تبني نظام تفصيلي لتراخيص الاستيراد

-تسهيلات تمنح من اجل انتقال رؤوس الأموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية .

-تنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية و الصناعية

-إعداد ثلاث قوائم تتضمن القائمة الأولى منتجات زراعية وموارد طبيعية ينبغي أن تنتقل بدون أي قيد غير البلدان العربية ، و تظم القائمة الثانية منتجات صناعية وعددا من المنتجات الزراعية ، ينبغي أن تحرر 25 %، إما عن القائمة الأخيرة فتظم منتجات تحويلية ، يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها 50 %.

أ-2-**القرار المنشء للسوق العربية المشتركة** : تم توقيع هذا القرار في 08/13/ 1964 بالقاهرة هدفه قيام سوق عربية مشتركة ولكن في الواقع لم يذهب هذا القرار إلا إلى تكوين منطقة التبادل الحر و التوجه نحو اتحاد جمركي ، وبالتالي اقتصر على تحرير التبادل التجاري فقط .

أ-3-**اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام** 1981 : كانت في إطار جامعة الدول العربية ، وهي عبارة عن أعلن نوايا للتفاوض حول القيود على التجارة العربية سواءا كانت قيود تعريفية أو غير تعريفية و إلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة في السلع المصنعة و إعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية وفقا لما سبق الاتفاق عليه في إطار اتفاقية الترانزيت عام 1953 .

أ-4-**قرار استئناف وتفعيل السوق العربية المشتركة عام 1998** : اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية و القيود ذات الأثر المشابه .

بدأ من عام 1999 ثم الاتفاق على تخفيض قدر 40%من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و 30% في جانفي 2001 و 30%في جانفي 2002 ، وتهدف هذه الإجراءات إلى تنمية التبادل التجاري بين الأقطار العربية.[21]

أ-5-**إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998** : تم ذلك في الفاتح من جانفي 1998 على أن يستكمل تنفيذها خلال عشر سنوات أي في 2007/12/31 ،حيث تبدأ بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10%على التعريفة المطبقة في الدول العربية في 12/31/ 1997.

[1] مرجع سبق ذكره ص : 61.

من خلال ما سبق نستنتج إن كل تلك الاتفاقيات كانت تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول العربية من اجل تنمية التبادل التجاري فيما بينها ،و الذي يمثل مدخلا هاما وأساسيا للتكامل الاقتصادي العربي .

ب-**مدخل المشروعات المشتركة** : تعد المشروعات المشتركة احد المداخل الهامة و الضرورية لدفع عملية التكامل العربي ، وتنبع أهمية المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي من عدة عوامل ، فمن ناحية إنها من الناحية السياسية لا تثير القدر الكبير من الخلافات السياسية ، حيث تحضى بقدر كبير من التأييد السياسي ، ومن الناحية الاقتصادية تعمل المشروعات المشتركة على استثمار الأموال العربية داخل الدول العربية ، في مشروعات إنتاجية في شتى القطاعات قد لا يكون بمقدور الدولة منفردة القيام بها ، وبالتالي تعمق هذه المشروعات . المشتركة مبدأ الاعتماد المتبادل و المنافع المتبادلة[1]

ج-**مدخل الاستثمار العربي البيني** : و يعتبر هذا المدخل من الوسائل الهامة التي تؤدي الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وقد أبرمت اتفاقيات عديدة على المستوى العربي لتنظيم هذا المدخل للتكامل الاقتصادي العربي ومن بينها :

-اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية و انتقالها بين العربية ، صادقت عليها 1972 /02/20 كل الدول العربية سوريا ، السودان ، مصر ، الكويت ، الأردن ، الإمارات العربية ، اليمن .

-اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و التي عقدت بموافقة كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و المجلس الاقتصادي للجامعة العربية ودخلت حيز التنفيذ في 1974/04/01 .

- الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال في البلدان العربية المبرمة في نطاق الجامعة العربية ، حيث وافق عليها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في 1980/11/26.

د-**مدخل التعاون في مجال الأسواق المالية العربية** : أصبح في الوقت الراهن من الضروري على الدول العربية تنسيق جهودها لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي في مجال أسواق المال و تحديد الأوراق المالية ،و الذي يؤدي إلى دفع جهود الدول العربية إلى تحرير حركة رأس المال العربي مما يساعدها على إقامة سوق عربية مشتركة ، كما يؤدي التعاون بين الدول العربية على خلق سوق مالية عربية قادرة على إعادة تدوير الأصول المالية العربية المستثمرة في الخارج نحو الدول العربية ،حيث إن التعاون في مجال الأسواق المالية بين الدول العربية بحيث تصبح قادرة على جلب الأموال العربية لتستثمر داخلها ، ولهذا لابد من إحداث إصلاحات تشريعية تؤدي إلى استكمال الأجهزة المؤسسة للسوق في كل دولة ،و إعطاء حرية الانتقال لرؤوس الأموال العربية و القيم المنقولة ما بين أسواق المال العربية ،و توفير حد ادني من الشفافية في البيانات و توفير الضمانات و الحماية اللازمة،إلى جانب توفير سبل الاتصالات السريعة و كفاءة حتى يتم التعاون بين الدول العربية في إطار السوق الحالي على أحسن وجه .

---

[1] ايمان عطية ناصف ،**مبادئ الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، مصر ،2008 ،ص : 237 .

إلى جانب هذه المداخل هناك مداخل أخرى جزئية :

-مدخل التعاون الاقتصادي في مجال التنمية الزراعية .

-مدخل التعاون الاقتصادي في مجال التنمية الصناعية .

-مدخل النقل و المواصلات

كل هذه المداخل تهدف في الأخير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي و تحقيقه .

2-التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

يمر التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الحالي بظروف عصيبة و يمكن حصر هذه التحديات في ثلاث تحدبات وهي:[1]

أ-حتمية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة اقتصادية عالمية النشاط تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و الانعكاسات الاقتصادية لانضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ،هناك تسع دول عربية وقعت على الوثيقة الختامية بدولة الاوروغواي وهي مصر تونس المغرب موريتانيا الكويت البحرين قطر بينما الجزائر و السعودية و الأردن و السودان و لبنان عمان فقد تقدمت بطلب الانضمام ،وبما أن هذه الدول دول نامية فهي تتمتع بكافة المزايا تتيحها الاتفاقية للدول النامية كالمرونة في تنفيذ الالتزامات و الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية و غيرها من المزايا ،ومن جهة فأثار المنظمة على الدول النامية تنطبق على الدول العربية أيضا ، ويمكن حصر تلك الآثار في :

أ-1-**تحرير تجارة السلع الزراعية** : يعد قطاع الزراعة أكثر القطاعات تأثر في الدول العربية بنتائج الاتفاقيات ، سواء كان هذا الأثر ايجابيا أو سلبيا ، كما تعد الدول العربية دولا مستوردة للغذاء ، تعاني تجارتها الزراعية من عجز تجاري في مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب ، ولهذا من الممكن أن يكون اثر التحرير سلبيا أكثر منه ايجابيا على الزراعة بشكل عام .

كما يمكن إن تؤثر اتفاقية الزراعة للأبحاث على الدول العربية ، إذ سيؤدي خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة إلى زيادة الأسعار مما يؤدي إلى الاختلال في الموازين التجارية الزراعية العربية

إلا أن هذه الآثار ستكون في المدى القصير فقط و تمتد إلى المدى المتوسط ما لم تتخذ الدول العربية أية تدابير و الخاصة بتنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي و إنشاء مخزون غذائي استراتيجي إلى غير ذلك .

---

(1) فرج شعبان ،د/ راتول محمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 81 -91

أ-2-**تحرير تجارة الخدمات** :تعد معظم الدول العربية دول مستوردة للخدمات وفي هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواءا على المنافسة في تجارة الخدمات ،او تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة ما تقدمه من عروض في الخدمات ،أو القيود التي تفرضها في جداولها كشروط للتأهيل للمعاملة الوطنية ،وعلى أساس ما سبق إن أثر تحرير تجارة الخدمات ممكن أن يكون ايجابي أو سلبي وهذا متوقف على طبيعة ودرجة كل بلد .

أ-3-**تحرير تجارة السلع المصنعة** : بالنسبة لتجارة المنسوجات و الملابس سوف يكون لفتح باب المنافسة الكاملة تأثيرا كبيرا على الدول العربية التي يعتمدها عدد منها على تصدير هذه السلع ، ومن بينها تونس ومصر و الإمارات و المغرب ، وتنشأ هذه المنافسة خاصة من المنسوجات الأسيوية الرفيعة ، وهذا ما قد يؤثر سلبا على الصادرات العربية من هذا المنتوج إن لم تتخذ التدابير اللازمة .

أ-4-**اثر الاتفاقية على الصناعات النفطية** : استبعد النفط من اتفاقية الجات ، رغم الدور الذي أدته الاوبيك في تلك المفاوضات ، وتهدف الدول المتقدمة من وراء ذلك توفير لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب و القيود على وارداتها منه ، وللإشارة فإنها لم تلجأ لفرض ضرائب جمركية على وارداتها من النفط الخام إذ اختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المتكررة ، و تحاول الدول الصناعية أن تتهم دول الاوبيك من خلال الجات بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار و تقييد حركة التجارة .

أ-5-**اثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي العربي** : إن التكامل الاقتصادي العربي يواجه تحديا كبيرا من شأنه أن يؤثر على مسيرته ، و يتمثل هذا الأثر في انضمام بعض الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ورغبة البعض الأخر في الانضمام ، وهذا التسارع في انضمام الدول العربية للمنظمة هو بدافع الاستفادة من تحرير التجارة ، و تجنب الإقصاء و التهميش من الاقتصاد العالمي ، وقد تكون هناك دوافع أخرى لانضمامها ،وعموما هناك احتمالات دول أثار انضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة .

*__الاحتمال الأول__ : هو إن عضوية الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة قد يؤثر سلبا على تقدم مسيرة تكاملها الاقتصادي نظرا لارتباطها الاقتصادي بدول أخرى متقدمة . [1]

*__الاحتمال الثاني__ : عضويتها قد تدفع بالدول العربية لتحقيق تكاملها الاقتصادي ، فمن ناحية المنظمة لا تعترض على إقامة تكتل اقتصادي ، ومن ناحية أخرى الدول العربية ستتجه إراديا لإقامة تكاملها قصد مواجهة وتخفيف الآثار السلبية المحتملة الوقوع من انضمامها ، وأيضا للاستفادة الكاملة من الفرص و المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية بما فيها العربية

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص : 82

ب-مشروع السوق الشرق أوسطية :

ب-1-**نشأة السوق شرق أوسطية** : ظهرت هذه السوق بقوة بعد محادثات السلام في مدريد 1991 ، وبعد انعقاد مؤتمر مدريد ثم إبرام اتفاق أوسلو بين الكيان الصهيوني و منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993 و المسمى إعلان المبادئ الإسرائيلية الفلسطينية ،ويشكل هذا الاتفاق منعطفا خطيرا من خلال أثاره السلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام ، وتضمن الاتفاق مؤشرات للتعاون الإقليمي «الشرق أوسطي » ، وتعزز المشروع بعدها بعقد عدة مؤتمرات كان معظمها مؤتمر الدار البيضاء 1994 ،وبعدها جاءت قمة عمان 1995 التي تمت بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاتفاق فيها على إنشاء خمس مؤسسات لرعاية التعاون الاقتصادي سوق أوسطية و هي : بنك التنمية للشرق الأوسط وإفريقيا مقره القاهرة ، رابطة للسياحة و السفر في الشرق الأوسط وحوض المتوسط ، مجلس إقليمي لرجال الأعمال سكرتارية تنفيذية للقمة الاقتصادية مقرها الرباط ، لجنة تسيير مقرها عمان ، بعدها تم عقد مؤتمر ثالث بالقاهرة سنة 1996 ورابع في الدرجة سنة 1997،وبدأ المشروع في التوسع الجغرافي ليشمل دول الجوار تركيا وإيران .

ب-2-**أهم انعكاسات المشروع على اقتصاد الدول العربية و تكاملها** :يعمل هذا المشروع على تفكك وانقسام الدول العربية و التي يعتبر من الأهداف التي يسعى إليها هذا المشروع ،حيث إن تصور إسرائيل كان يعتمد إلى تقسيم المنطقة العربية إلى ثلاث مناطق جزئية ،أولها منطقة الخليج و شبه الجزيرة العربية ،و ثانيها منطقة شرق البحر المتوسط و المنطقة الثالثة شمال إفريقيا .

كما يعمل قيام السوق على تزايد الهيمنة الإسرائيلية و الأمريكية على موارد المنطقة العربية وأسواقها ، ومحاولة إسرائيل إقامة نظام إقليمي جديد تواجه من خلاله التكامل الاقتصادي العربي وكذا محاولة طمس الهوية العربية ، إضافة على ذلك فإن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي «الشرق أوسطي» سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، نظرا لان الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الإسرائيلي على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية و التقنية . [1]

عموما يتمثل اثر السوق الشرق أوسطية في اثر سلبي على مستقبل التعاون العربي ومدى قدرة النظام العربي على الاستمرارية و التطور من عدمه في ظل هذه السوق ، ويبقى هذا المشروع تهديدا رئيسيا و كبيرا أمام التكامل الاقتصادي العربي ، نظرا لما قد يسببه من تقسيم و تفكيك للمنطقة العربية ، كذا زيادة هيمنة إسرائيل الاقتصادية و السياسية على المنطقة .

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص : 85

ج-**الشراكة الاوروميتوسطية** :

جاءت فكرة الشراكة الاورو متوسطية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين دول المغرب ودول المشرق، وكذا إقامة تعاون أوروبي مع تلك الدول العربية (دول البحر الأبيض والشرق الأوسط) ،وهذا ما عرف بالجوار العربي الأوروبي الذي لم يسفر على أي نتائج نظرا لاختلاف وجهات النظر و الاختلافات القائمة بين الطرفين ،وفي 1994/12/10 جاء إعلان قمة الاتحاد الأوروبي في ألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات الأوروبية بالدول المتوسطية ،و التي تضمنت إقامة مشاركة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ،تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و التكامل .

***اثر الشراكة الاوروميتوسطية على التكامل الاقتصادي العربي**: الأثر هنا كبير بحيث يعمل اتفاق الشراكة على غلق الباب تماما أمام انتقال منطقة التجارة الحرة إلى درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي ، فلا يمكن أن تتحول منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي عربي ،لان هذا الأخير يتطلب سياج جمركي واحد في مواجهة الدول غير الأعضاء ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في ظل سريان اتفاقية الشراكة الأوروبية عربية ، كما يعمل اتفاق الشراكة على تفكيك دول المنطقة العربية من خلال إدخال بلدان غير عربية مثل تركيا و قبرص وغيرهما وعدم إدخال بلدان عربية مثل ليبيا رغم انتمائها للمتوسط ، وهذا ما يسبب تعطيل لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

ومن خلال ما تم عرضه من تحديات للتكامل الاقتصادي العربي ، يمكن القول انه مهدد بتعطيل مسيرته أو توقفها جراء هذه التحديات التي تفرضها عليه البيئة الدولية ، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية العملاقة التي من شأنها التأثير سلبا على اقتصاديات الدول العربية إن بقيت متفككة و تزيد من تهميشها وإقصائها من الاقتصاد العالمي ، وهذه التحديات توجب على الدول العربية أن تعمل جاهدة و بصفة جادة على تعزيز سبل نجاح تكاملها الاقتصادي.[1]

المبحث الثالث : بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي

ان قيام أي تكتل اقتصادي بين دول معينة له عدة مبررات و أسباب و سنقوم في هذا الجزء بالتطرق إلى بعض التجارب التكامل الاقتصادي و التي سيتم ذكرها في العناصر التالية :

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص : 91

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي

سنتطرق في هذا الجزء الى العناصر التالية :[1]

1-**نشأة اتحاد المغرب العربي** : ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري 1947 ،هذا وان كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 افريل 1957 ،و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغاربي و الحزب الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، حيث عبرت هذه الخطوة آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغاربية الإستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية و العالمية اقتصاديا . وتوالت بعد ذلك عدة اجتماعات بدءا بمؤتمر طنجة سنة 1958 اجتماع تونس 1964 ، اجتماع طرابلس عام 1965 ، اجتماع الجزائر سنة 1966 ، اجتماع الرباط 1970 ثم بيان تجربة الوحدوي بين تونس وليبيا سنة 1974 ،معاهدة مستغانم بين ليبيا و الجزائر،و معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا سنة 1983 .

وفي تاريخ 12 جوان 1988 حدث أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس وهي الجزائر ليبيا تونس موريتانيا المغرب بزرالدة بالجزائر وهذا بهدف الاتفاق على مشروع مراكش و الذي عرف فيما بعد باتفاقية و التي تم التوقيع عليها في 17 فيفري 1989 وقد انشأ بموجب هذه الاتفاقية اتحاد يجمع البلدان الخمس المذكورة أنفا تحت اسم اتحاد المغرب العربي الكبير

في 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمس في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي ،وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء ، حيث اوصى مجلس الرئاسة بالمشروع في تحقيق الأهداف المسطرة من سنة 1992 وفقا للمراحل الأربعة التالية :

-إقامة منطقة تجارة حرة سنة 1992

-إقامة اتحاد جمركي سنة 1995

-إنشاء سوق مشتركة مغاربية سنة 2001

-الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كأخر مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي .

[1] غانية نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 28 - 30

في 10 مارس 1991 توقيع معاهدة بين بلدان المغرب العربي تتعلق بالأوجه التجارية و التعريفية كذلك من دورات الاتحاد المنعقدة يجدر ذكر كل من دورة ليبيا سنة ذ991 و دورة نواكشط سنة 1992 .

كان هذا في ما يخص الاتفاقيات الجماعية إما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية فنجد الاتفاق ،الذي وقع بين المغرب والجزائر في 1989/03/14 و،هو اتفاقا تجاريا و تعريفيا بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06/ 1990/02 الناص على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك و الرسوم المتماثلة ،كذلك الاتفاقية المبرمة بين تونس و المغرب والتي دخلت حيز التنفيذ في 16/ 1999/03 الناصة على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة الممتد الى غاية 2007/12/31 .

2-**أهداف الاتحاد** :تتلخص أهداف فيما يلي :

-توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء و شعوبها ببعضهم البعض

-تحقيق تقدم الرفاهية لدى مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل

-انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية الاجتماعية السياسية

-العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص الخدمات البضائع ورؤوس الأموال فيما بينها .

3-**أهم انجازات الاتحاد** :من أهم الانجازات مايلي :[1]

أ-قام اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه بإبرام 37 معاهدة واتفاقية كان أولها في 23 جويلية 1990 و أخرها في 24 افريل 1994 دخلت منها حيز التنفيذ 06 اتفاقيات تمثلت في :

-اتفاقية تبادل المنتوجات الفلاحية

-اتفاقية الحجز الزراعي

-اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار

-اتفاقية الازدواج الضريبي

-اتفاقية النقل البري للمسافرين و البضائع و العبور

[1] غانية نذير، مرجع سبق ذكره، ص : 29

-اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للتجارة و الاستثمار

ب-فيمايلي اهم المشروعات التي تم التفاوض حولها اتحاد المغرب العربي

-مشروع إنشاء الشركة المغاربية للطيران المدني

-توحيد المقاييس الصناعية بين المؤسسات المغاربية

-مشروع القطار المغاربي وقد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع لكنه سرعان ما توقف .

ج-في مجال المحروقات فقد اقتصر التعاون المغربي على اتفاقيات ثنائية الأطراف من بينها :

-اتفاقية بين الجزائر و تونس لاستغلال حقول (بورمة) ،كذلك أنبوب الجزائري الايطالي عبر تونس ،والذي بدأ تشغيله عام 1983 بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا .

- مشروع انجاز شركة مختلطة جزائرية مغربية لاستغلال منجم غاز جبيلات الغني بمادة الحديد

-اتفاق حكومي بين الجزائر و ليبيا عام 1987 نتج عنه خلق 3 شركات وهي الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية .

د –إما فيما يتعلق بميدان الزراعة فقد كانت النتائج هزيلة جدا اذ اقتصرت محاولات التكامل في هذا المجال على ثلاث منتجات (الحلفاء ، التبغ ، الحمضيات)

3-**أسباب عرقلة الاتحاد** : إن من أهم لأسباب التي تعرقل الاتحاد مايلي :

أ-قضية الصحراء الغربية و انعكاسها على العلاقات المغربية الجزائرية و العمل المغاربي المشترك ،بالإضافة إلى قرار تجميد مؤسسات و هياكل الاتحاد سنة 1995 على اثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب و الجزائر في صيف 1994.[1]

ب-ضعف الهيكل الاقتصادي لدول الاتحاد وتماثله ، مما يصعب تحقيق مشروع تكامل حقيقي بسبب اعتماد اقتصاديات دول الاتحاد على المواد الأولية ، وهو ما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية .

المطلب الثاني: مجلس التعاون الخليجي

[1] غانية نذير، مرجع سبق ذكره، ص : 30

[1] سنتطرق في هذا الجزء الى العناصر التالية

1-نشأة مجلس التعاون الخليجي

تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في فيفري سنة 1981 وكان ذلك في مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس وفي 25 ماي سنة 1981 وقع قادة ست دول للخليج العربي هي الإمارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، على النظام الأساسي أهداف المجلس كمايلي :

*تحقيق اكبر قدر من التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين .

*تعميق و توثيق الروابط و الصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها

*وضع أنظمة متماثلة في مختلف المجالات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية و المالية و الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات

جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة و التي وقعت في نوفمبر 1981 تحديد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية و التنسيق الإنمائي و التعاون الفني و التنسيق البترولي و الصناعي و الزراعي ودعم المشروعات المشتركة و النقل و المواصلات وغيرها كما انه بدأ تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من شهر مارس 1983 ، بالإضافة إلى ذلك هناك جهودا لتحقيق و تعميق المواطنة و المساواة .

2-أهداف مجلس التعاون الخليجي :

[2]: وفقا للنظام الأساسي للمجلس فإن أهداف المجلس تتمثل فيمايلي

-تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها و توثيق الروابط بين شعوبها .

-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية و المالية و التجارية والجمارك و المواصلات وفي الشؤون التعليمية و الثقافية و الاجتماعية و الصحية....

---

[1] بلقاسم طراد ، **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**،دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي،رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، غ منشورة ، ص : 17

[2]رشام كهينة ، **واقع وافاق الربط بين الاسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي** ،رسالة ماجستير ، جامعة بومرداس ، غ منشورة ، 2009/2008 ، ص ص : 61 -62 .

-تطوير مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص .

3-الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي :

لتحقيق الأهداف السالفة الذكر فقد تم وضع هيكل تنظيمي يتكون من أجهزة مختلفة تعمل بالتنسيق فيما بينها وهي:[1]

أ-**المجلس الأعلى** : ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الحروف الأبجدية و يعقد المجلس دورتين عاديتين سنويتان ،بالإضافة إلى أي جلسات طارئة يدعو إليها أي قطر لكن شرط تأييد الطلب من قبل دولة أخرى و يضع المجلس الأعلى السياسة العليا لمجلس التعاون و يتولى مناقشة المقترحات و القوانين المعروضة من قبل المجلس الوزاري و الأمانة العامة قبل الموافقة عليها .

ب-**هيئة تسوية المنازعات** :وتتبع هذه الهيئة المجلس الأعلى الذي يقوم بتشكيلها في كل حالة حسب طبيعة الخلاف ،وتختص الهيئة فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تسيير أو تطبيق النظام الأساسي ، على أن ترفع توصياتها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ مايرام مناسبا .

ج-**المجلس الوزاري** :ويتكون من وزراء خارجية الأقطار الأعضاء ويعقد اجتماعاته من كل ثلاثة أشهر ،وتشمل اختصاصاته وضع نظام الأمانة العامة وإعداد المقترحات و القوانين و الأنظمة ورفض للمجلس الأعلى و الترتيب لاجتماعاته،إضافة لوضع سياسات و التوصيات و الدراسات الرامية لدعم التعاون و التنسيق بين الأقطار الأعضاء في مختلف المجالات .

د-**الأمانة العامة** : يسيرها أمين عام من مواطن الأقطار وحددت وظائفها كما يلي :

*متابعة تنفيذ قرارات و توصيات المجلس الأعلى و مجلس الوزارة إعداد التقارير التي يطلبها المجلس الوزاري ، إعداد الميزانية و الحسابات الختامية وإعداد مشاريع القوانين و الأنظمة الإدارية و المالية ومتطلبات تطوير أعمال ومسؤوليات مجلس التعاون الخليجي .

*إلى جانب هذا فقد تم إنشاء خمس لجان قطاعية تعمل مع الأمانة العامة ،من اجل تحقيق أهداف المجلس وهي لجنة التخطيط الاقتصادي و التجاري لجنة التعاون الصناعي ...

---

(1) رشام كهينة ، مرجع سبق ذكره ، ص:62

المطلب الثالث: منطقة النجارة الحرة العربية الكبرى

هنا سنتطرق الى :[1]

1-نشأة المنطقة : تعتبر هذه المنطقة مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية ، تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي المتعثرة و تستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية و القيود الأخرى . ثم التوقيع على اتفاقية تأسيس المنطقة في القمة العربية بالقاهرة في 21 -23 جوان 1996 ، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 ، على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007 ، لكن في سبتمبر 2001 اقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي 2005 .

2-شروط الانضمام إلى المنطقة : بشرط الانضمام إلى منطقة التجارة استيفاء شرطين أساسيين :

أ-المصادقة على اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

ب-الموافقة على البرنامج التنفيذي ،وهذا من خلال إبداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي .

3-أهم انجازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :من أهم الانجازات مايلي :

أ-تعريف الإنتاج الوطني لمناخ من المنافسة وهذا من شأنه أن يكسبه طابع الجودة و النوعية و القدرة على منافسة.

ب-قدر التخفيض على الرسوم و الضرائب بـ50 %عام 2002 تلك السنة التي كانت مطبقة في

31 / 12 /1997 ،كما بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في نهاية 2002 ستة عشر دولة عربية .

4-**أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** : من الأهداف مايلي :[2]

---

[1] غانية نذير ، مرجع سبق ذكره ، صص : 30 -31

[2] حملاوي ربيعة ، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع النقل البحري في تحقيقة** ،مداخلة الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية و الاوروبية ، جامعة سطيف ، 8-9 ماي 2004 ، ص : 06.

أ-تحقيق التكامل الاقتصادي من الدول العربية .
ب-تحقيق اقل عدد من التكاليف نقل التجارة الخارجية لكل دولة عربية على حدا.
ج-تحقيق اكبر كسب لميزان المدفوعات بالدول العربية في مجموعها . د-
تحقيق الاستقلال الاقتصادي

خلاصة الفصل :

فيما سبق تطرقنا إلى ماهية عنصرين جوهريين هما التكامل الاقتصادي و تخصيصا للدراسة حول هذا التكامل للدول العربية ، حيث انه من خلال دراستنا استخلصنا إن التكامل الاقتصادي يتحقق من خلال تنسيق جهود الدول

المتكاملة ،بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين هذه الدول ، حيث برزنا ذلك من خلال دراسة أهم المقومات و المداخل و أهم هذه المراحل و الأهداف التي تؤدي إلى ذلك .

في حين يعتبر التكامل الاقتصادي للدول العربية من القضايا ذات الأهمية الكبرى للعمل العربي المشترك ،الذي يتمحور مفهومه حول الاقتصاديات لمجموعة الدول العربية المرتكزة على مجموعة من المتطلبات و المقومات و المداخل التي تؤدي إلى تحقيق التبادل بين تلك الاقتصاديات ، رغم كل ذلك فقد يواجه التكامل الاقتصادي العربي بعض التحديات التي تركت الوطن العربي في الوقت الحالي يمر بظروف غير ملائمة .

يؤدي نجاح تجارب التكامل الاقتصادي العربي في كل مراحله إلى تحقيقه ، حيث من خلال الدراسة نلاحظ إن كل تجربة مجلس التعاون الخليجي و المنطقة العربية الحرة الكبرى، وصولا الى تحقيق التكامل بين هذه الدول ، بينما تجربة اتحاد المغرب العربي فقد فشلت بسبب عراقيل أبرزها قضية الصحراء العربية .

وفي الأخير يمكن القول إن وجود تكامل في الدول العربية يخلق تشابك و تلاحم بين اقتصادياتهم ،نظرا لكثرة المصالح المشتركة ،ولاجل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي اخذنا الاستثمارات العربية البينية كأداة لذلك .